مجلة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة (RDSP)
2588-2309 : EISSN 2352-9806 : ISSN
المجلد :12 / العدد : 02 / السنة : 2025 / ص ص : 391 - 404

دراسة فعالية أداء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ROPMEفي إدارة برامج التوعية البيئية

Study of the effectiveness of the functioning of the Regional Organization for the Protection of the Marine Environment (ROPME) in the management of environmental awareness programmes

بوراس منير*
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-
mounir.bouras@univ-tebessa.dz

خلفي عبد الرحمان
جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
abderrahmane.khelfi@univ-bejaia.dz

تاريخ الإيداع: 19-04-2025 | تاريخ القبول: 28-06-2025 | تاريخ النشر: 10-07-2025

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة جهود المنظمة الإقليمية للمحافظة على البيئة البحرية في منطقة بحر "روبمي"، وما تضمه من نظم بيئية وأحياء مائية متنوعة، والحد من أشكال التلوث الناتج عن مختلف الأنشطة التنموية التي قد تتسبب في تدهور جودة البيئة البحرية أو تهدد استدامة الموارد الطبيعية فيها من خلال التوعية البيئية وإدارة الإعلام البيئي . ويقصد بمنطقة "روبمي": البيئة الساحلية والبحرية التي تطل عليها الدول الثماني الأعضاء في المنظمة، التي تشمل الخليج العربي وبحر عمان وبحر العرب، وهي ذات المنطقة الخاصة لنطاق تطبيق اتفاقية الكويت الإقليمية. ويتمحور صلب المنظمة في التنسيق بين الدول الأعضاء، وتوحيد جهودها، ومتابعة الإجراءات، التي تقوم بها الدول في سبيل حماية البيئة البحرية في منطقة بحر "روبمي.

الكلمات المفتاحية: المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، بحر روبمي،ا لتوعية البيئية

Abstract:

The purpose of this research paper is to study the efforts of the Regional Organization for the Conservation of the Marine Environment in the Rupme Sea Region and its environmental systems and the reduction of pollution from various development activities that may cause degradation of the quality of the marine environment or threaten the sustainability of its natural resources through environmental education and the Department of Environmental Information. "Rupme" means the coastal environment Bahrain, which is flanked by the eight member States of the Organization, which include the Arabian Gulf, the Amman Sea and the Arab Gulf, is the same as the NT Special Zone.

Keywords: Regional Marine Environment Protection, Rubmi Sea, Environmental Education

* أ.د بوراس منير

مقدمة:

سعت دول العالم إلى عقد المؤتمرات الدولية بهدف إيجاد الحلول المناسبة للحد من آثار التلوث وتدهور البيئة. وكان من أوائل هذه المؤتمرات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية الذي عقد في إستكهولم سنة 1972، وقد نجح عام 1974 في إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، الذي اتخذ من إحدى الدول النامية مقرا له في نيروبي عاصمة كينيا. وقد تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي قسم بحار العالم إلى بحار إقليمية "18 بحرا" بحيث جعل حماية هذه البحار من مسؤولية الدول المطلة على شواطئها. ومن بين هذه البحار الإقليمية المنطقة البحرية المنظمة للخليج العربي وبحر عمان وبحر العرب، بهدف حمايتها من التلوث بجميع مصادره. وقد أدى ذلك إلى البدء في التفكير في إنشاء منظمة متخصصة في منطقة الخليج تحت مظلة هذا البرنامج. وكان مما حفز على ذلك ما تعانيه دول المنطقة من تلوث سواحلها ومياهها الإقليمية بالنفط، باعتبار أنها تصدر إلى العالم ثلثي احتياجاته النفطية، فضلا عن ازدياد الحركة الملاحية في البحار المطلة عليها، وازدياد عدد مصانع البتروكيماويات والأنشطة الترفيهية على شواطئ وسواحل تلك الدول. وقد قام ممثلو دول المنطقة وهم: مملكة البحرين، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجمهورية العراق، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة بعقد عدة اجتماعات فنية وقانونية مع المنظمات الدولية لبدأ العمل على تنفيذ خطة الكويت تحت إشراف السكرتارية الموقتة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى العام 1982. وفي أول كانون الثاني / يناير 1982، تم الإعلان عن إنشاء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية واختيرت دولة الكويت مقرا دائما لها.

هذا الموضوع يطرح العديد من الإشكاليات التي يمكن إيجازها في: مدى فعالية أداء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في إدارة برامج التوعية البيئية؟ ومدى مساهمتها في الارتقاء بالآداء البيئي؟ وكيف كان أثرها على أفراد المجتمع في الدول الأعضاء؟ للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا خطة بحث من ثلاث محاور أساسية كالآتي؛

- المحور الأول: دراسة الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها RoPME
- المحور الثاني: آليات العمل الإعلامي بالمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية للارتقاء بمستوى الأداء البيئي
- المحور الثالث: تأثير برامج التوعية البيئية لمنظمة ROPME على متخذي القرار

المحور الأول: دراسة الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها ROPME

طورت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية عدة أنشطة وبرامج للقيام بتنفيذها لحماية البيئة البحرية في الدول الأعضاء بشكل عام. وقد اتخذت هذه الأنشطة والبرامج أشكالا متعددة فبعضها يتعلق بالرصد البيئي للملوثات الموجودة في الأحياء والمياه والرواسب بالبيئة البحرية، وبعضها يخص الإدارة البيئية للسياسات والخطط والمشروعات التي تتعلق بهذه البيئة. وبعضها يمثل الأنشطة المساعدة لبرامجها الأخرى. وبعضها يتعلق بالبرامج التي تتبناها المنظمة لنشر الوعي البيئي. وقبل التعرض لهذه البرامج التي تتبناها الأمانة العامة للمنظمة لحماية البيئة البحرية سوف نشير الى بعض وسائل حماية البيئة البحرية بصفة عامة

وسائل حماية البيئة بصفة عامة تفعيلا لسياسة التوعية البيئية

- التوعية البيئية بأهمية المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية، بحيث تعي البشرية خطورة التلوث البيئي على الإنسان والأرض. وزسن القوانين والتشريعات البيئية. واتخاذ جميع التدابير لوقف التراخيص للمشاريع والأنشطة التي تسهم في إنتاج التلوث. من خلال إصدار القوانين الملزمة بحماية البيئة، ومعاقبة كل من يقوم بتخريبها[1].
- الإكثار من حملات التشجير والتخضير. وتشجيع الحملات المدنية في المدن من أجل نظافة البيئة. ومنع تصريف المياه الحارة الناتجة عن المفاعلات النووية أو مراكز التحلية أو توليد الطاقة إلى الأنهار والبحار.
- اعتماد إجراءات مادية ومعنوية وإنسانية لحماية البيئة ومحاربة التلوث مثل فرض الضرائب على الملوثين للبيئة.
- الحد من نسبة التلوث إلى القدر غير المضر بالإنسان، وذلك بضبط مصادر التلوث[2]. والعمل على تطوير تقنية حرق الوقود في السيارات حتى لا تتسبب في تلوث الهواء، واستخدام بدائل أقل تلويثا، واستخدام المصادر الجديدة للطاقة كالمصادر التي تعتمد على الهيدروجين أو على الطاقة الشمسية.

وفيما يلي عرض لهذه البرامج:

أ- **برامج الرصد البيئي:** يعد الرصد البيئي للملوثات البحرية أحد العناصر الرئيسية لمراقبة البيئة البحرية ومن ثم اتخاذ ما يلزم للتحكم في تراكيز الملوثات بها. ويتضمن نظام الرصد البيئي القيام بالقياسات الخاصة بعمليات تصريف الملوثات السائلة وإلقاء النفايات الصلبة وتساقط الهباء الجوي على البيئة البحرية. كما أنه يتضمن قياس تراكيز الملوثات في الأحياء والمياه والرواسب بالبيئة البحرية، لاسيما الأنواع الحية التي يمكن مراقبة تأثير الملوثات عليها كالأصداف. ويتضمن أيضا إعداد التقارير التي تتضمن كافة نتائج القياس والتحاليل وتقديمها إلى الجهات المعنية للاستئناس بها في إعداد خطط وبرامج مكافحة التلوث البحري واحتواء آثاره، بالإضافة الى ذلك تملك المنظمة محطة استقبال للأقمار الاصطناعية تراقب المنطقة البحرية للمنظمة من أي حادث تلوث وتأخذ لها صورا مرتين كل يوم. وتشتمل برامج الرصد البيئي للمنظمة العناصر الموضحة كالتالي:

- مراجعة وتقييم الوضع الراهن للبيئة البحرية في المنطقة البحرية للمنظمة. والقيام بمسح موائل الكائنات الحية الموجودة في المنطقة البحرية للمنظمة.
- قياس الملوثات في المناطق المتضررة وغير المتضررة في المنطقة البحرية عن طريق أخذ عينات مختلفة منها.
- تكوين فريق عمل إقليمي من الخبراء حول ظاهرة نفوق الأحياء البحرية في المنطقة البحرية للمنظمة بالتنسيق مع الجهات المعنية محليا وبالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية المعنية.
- تنظيم رحلات بحرية لإجراء مسح بحري للملوثات المختلفة في أنسجة الأحياء البحرية وفي عينات الرسوبيات المأخوذة من مختلف البيئات في المنطقة البحرية للمنظمة لمتابعة آثار التلوث النفطي في المنطقة، وتأثير ذلك على الكائنات البحرية في المنطقة البحرية للمنظمة

ب- **البرامج الخاصة بالإدارة البيئية لمنظمة ROPME**؛ تتضمن البرامج الخاصة بالإدارة البيئية للمنظمة ما يلي:

[1] عبد النبي الغضبان وناهدة الماجد، الخصائص البيئية والتلوث البحري في المنطقة البحرية للمنظمة، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت – 2000 ص 198.

[2]. عبده عبد الجليل عبد الوارث، حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات البيئية الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.ص 282.

1- القيام بمسح حول الأنشطة البشرية على الأرض. **2**- دراسة مقاومة الملوثات العضوية الطويلة الأمد.

3- إعداد دليل حول تنفيذ البروتوكول الخاص بالتلوث الناجم عن مصادر في البر. **4**- القيام بمسح للسفن والأجسام الغارقة في المنطقة البحرية للمنظمة. **5**- متابعة موضوع إنشاء مرافق استقبال مياه التوازن في المنطقة.

6- تطوير الإجراءات الخاصة بفحص سمية المواد المستخدمة في تشتيت البقع النفطية.[1]

ج/**<u>الأنشطة المساعدة:</u>** إلى جانب ما ذكرناه عن برامج الرصد البيئي والبرامج الخاصة بالإدارة البيئية التي تقوم بها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، فإن المنظمة تتبنى بعض الأنشطة المساعدة التي تسهم في تفعيل وإنجاح تلك البرامج. وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:

1- إنشاء نظام الاستشعار عن بعد، ونظام المعلومات الجغرافية.

2- برنامج مراقبة الجودة لمختبرات الدول الأعضاء، وذلك للتحقق من دقة النتائج الصادرة عنها.

3- إعداد البروتوكولات التي تغطي النقص في اتفاقية الكويت الإقليمية لعام 1978.

د- **<u>برامج التوعية البيئية:</u>** ظهر مفهوم التوعية البيئية في منطقة عمل المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في العقود الأربعة الأخيرة نتيجة الحاجة الماسة لدورها في حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية من التلوث في هذه المنطقة، وذلك من أجل خلق الإحساس بالوعي البيئي الذي يعد مسؤولية ملقاة على عاتق شعوب المنطقة[2]. ويعود اهتمام المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بالتوعية البيئية إلى بدايات عمل المنظمة. فبرامج التوعية البيئية تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة العمل ، إذ ينص البند رقم [22] من هذه الخطة على أنه "لا تتحقق حماية بيئة المناطق البحرية والساحلية والارتقاء بها دون الدعم الكامل والتعاون من جميع الأطراف المعنية، لذا يجب تخصيص موارد كافية للقيام بحملات منتظمة ودورية لتوعية الجمهور بالقضايا البيئية على المستوى الإقليمي وانطلاقا من دلالات هذا النص، فقد حرصت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية على تفعيل برامجها الخاصة بالتوعية البيئية، بحيث استندت في ذلك على أسس موضوعية وعلمية وتقنية وراعت أن تكون تلك البرامج قابلة للتطبيق، وتناسب الفئات المستهدفة، وذات علاقة بالأوضاع البيئية المحلية والإقليمية والدولية. وتقوم برامج المنظمة للتوعية البيئية على تكامل ثلاثة مكونات أساسية هي:

1. التعليم البيئي الذي يهدف إلى توفير الكوادر العلمية والفنية والاقتصادية والسياسية القادرة على التعامل مع المشكلات البيئية.

2. الثقافة البيئية التي تستهدف خلق وعي عام على مستوى شعوب منطقة عمل المنظمة من خلال وسائل التوعية.[3]

3. الإعلام البيئي الذي يخاطب مختلف فئات الجمهور، والذي يستهدف نقل المعارف البيئية إليه، والإسهام في تسيير مهام الهيئات المتخصصة في حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ،وقد قامت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بنشر الأسس البيئية السليمة على مختلف شعوب منطقتها البحرية، وذلك من خلال الندوات والإصدارات البيئية المختلفة

[1] عبد الله بدران، الإعلام البيئي، الطبعة الأولى دار غار حراء، دمشق، 2008 ص 98

[2]. عبد الله سناء الجبور، الإعلام البيئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

[3] .A. Prüss-Üstün and C. Corvalán, Preventing Disease Through Healthy Environments, World Health Organization, Geneva,2006.p282.

والاحتفالات بالمناسبات الوطنية والإقليمية، إضافة إلى إقامة الندوات المتخصصة للعاملين في الصحافة الوطنية ووسائل الإعلام في الدول الأعضاء، وإعداد المسابقات البيئية لطلبة المدارس في الدول الأعضاء في المنظمة، وتحديد جائزة المنظمة السنوية للبيئة التي تمنح لمن قام بعمل مميز في مجال المحافظة على البيئة البحرية في المنطقة البحرية للمنظمة.[1] كما قامت المنظمة بإصدار العديد من مواد التوعية البيئية التي تختص بالتعريف بمشكلات تلوث البيئة البحرية وطرق علاجها. وتضمنت هذه الإصدارات:

- نشرة بيئية فصلية متخصصة في حماية البيئة البحرية باللغتين العربية والفارسية. وكذلك نشرة بيئية باللغة الإنجليزية يصدرها مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية MEMAC.
- أخبار البيئة في الصحافة الوطنية للدول الأعضاء. وبوسترات بمناسبة يوم البيئة الإقليمي الذي يصادف 24 نيسان/ أبريل من كل عام. وكتيبات ومطويات متنوعة تدور حول النهوض بالوعي البيئي، بما في ذلك قصص الأطفال البيئية.

المحور الثاني: آليات العمل الإعلامي بالمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية للارتقاء بمستوى الأداء البيئي

للعمل الإعلامي في مجال البيئة دور أساسي في توعية الرأي العام وإرشاد الشركات الصناعية والإنتاجية والخدمية والأفراد إلى قضايا البيئة الساخنة، وحثهم على الالتزام بالتشريعات والسلوكيات والممارسات البيئية الصحيحة التي تحد من حجم تلك القضايا، وتحول دون تفاقم مشكلات التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وفقدان التنوع الأحيائي وحدوث تغيرات ديناميكية كبيرة في أنماط الطقس والمناخ. وهذا يعني أن العمل الإعلامي المبني على أسس علمية صحيحة يمكنه أن يسهم بشكل كبير في الارتقاء بمستوى الأداء البيئي، ويؤثر بصورة إيجابية في تغيير أنماط السلوك البيئي للأفراد، وفي تطبيع عاداتهم نحو البيئة والمجتمع، وكذا التعريف بالقضايا البيئية الكبرى التي يشهدها كوكبنا الأزرق ،وسوف نركز الأضواء في الفقرات التالية على العمل الإعلامي بالمنظمة، موضحين آلياته، ومجالاته[2].

أولا: <u>آليات العمل الإعلامي في المنظمة:</u> تتمثل آليات العمل الإعلامي في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في:

- تنظيم الحملات الدعائية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتشجيع التوعية البيئية بأهمية المحافظة على سلامة البيئتين البحرية والساحلية من خطر التلوث.
- تنظيم المحاضرات والحلقات الدراسية حول أبرز قضايا التلوث في البيئة البحرية. استغلال الاحتفال بالمناسبات البيئية مثل يوم البيئة الإقليمي لتنمية الوعي البيئي، وكذلك إصدار النشرات والكتيبات المتخصصة في حماية البيئة البحرية[3].
- متابعة أخبار البيئة في الدول الأعضاء. وتزويد وسائل الإعلام بالأخبار والتقارير المتعلقة بالأنشطة البيئية.
- عقد المؤتمرات الصحفية والندوات. وإلقاء محاضرات بيئية متنوعة لطلبة المدارس في مراحلها المختلفة

[1].Abuzinada et al., Protecting the Gulf's Marine Ecosystems from Pollution, Birkhauser, Basel - boston - Berlin, 2008.p167

[2] Ainsley Henry, Mariine National Environmental and Planning Agency, Kingston, Jamaica, 2010.p89.

[3] Arpeeta Bhatia, Environmental Education, Thakur Shyamnarayan College of Education and Research, Mumbai,2012p 180.

- إقامة المعارض البيئية، وإعداد وطباعة وتوزيع المطويات والكتيبات والملصقات التي تحث على المحافظة على سلامة البيئة البحرية.
- عقد وتنظيم اللقاءات التوعوية المباشرة لكافة فئات المجتمع من إعلاميين وتربويين وبيئيين وطلاب وجمهور عام من خلال برنامج الزيارات.
- إعداد وتوزيع وبث الأفلام البيئية في تلفزيونات الدول الأعضاء وفي الفضائيات التي تخصص برامج بيئية ذات صلة بالمنطقة البحرية للمنظمة، كما تقوم بإعداد مسابقات بيئية لتلاميذ المدارس في الدول الأعضاء[1].
- **ثانيا: <u>مجالات العمل الإعلامي للمنظمة:</u>** تتضمن مجالات العمل الإعلامي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ما يلي؛
- إعداد استراتيجية شاملة للتوعية البيئية في الدول الأعضاء بالمنظمة. وتعزيز عملية بناء القدرات في مجال التوعية البيئية في الدول الأعضاء.
- التغطية الإعلامية للحوادث البيئية التي تقع في المنطقة البحرية للمنظمة محليا وإقليميا. والتوعية بالقضايا البيئية الملحة بالمنطقة البحرية للمنظمة.[2]
- التعريف بالبيئة وأنظمتها، وبخاصة البيئة البحرية. والتعريف بالقضايا البيئية ذات الصبغة العالمية كالتغيرات المناخية، أو الإقليمية كالتصحر
- توفير المواد الإعلامية للجمهور من خلال الاتصال المباشر بالمسؤولين عن التوعية البيئية في الأمانة العامة للمنظمة بالكويت، أو الاتصال بنقاط الارتباط الوطنية في الدول الأعضاء بالمنظمة.
- تعزيز قنوات الاتصال بين الصحافيين والإعلاميين وبين المنظمة بما يتيح تسهيل تدفق المعلومات وتيسير الاتصالات بين الطرفين لنشر المعلومات حول القضايا البيئية بسرعة وإنتاج ملفات إعلامية بيئية للإعلاميين لمساعدتهم على أداء رسالتهم التوعوية لقضايا.

المحور الثالث: تأثير برامج التوعية البيئية لمنظمة ROPME على متخذي القرار

تتضمن برامج التوعية البيئية القيام بمجموعة من الأنشطة والأدوات التي يمكن من خلالها التأثير على الثقافة المجتمعية والوعي العام لأفراد المجتمع للدرجة التي يتمكنون فيها من التأثير والضغط على متخذي القرار لتبني سياسات وخطط لحماية البيئة وصيانتها والحد من استنزاف مواردها الحيوية والطبيعية ويعتمد نجاح برامج التوعية البيئية على مدى قدرتها على تغيير السلوك البيئي للأفراد في المجتمع، بحيث يكون المواطن متحمسا وواعيا للقضايا البيئية ذات الأهمية، ومستوعبا لأهم مسائلها، ومتحفزا لصون مكان عيشه، والاهتمام بصحة كوكبه وملتزما بالحفاظ عليه، وهذا ما

[1] عبد الرحمن عبد الله العوضي، التلوث البيئي ودور المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في إعادة التأهيل البيئي، المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، 2 – 6 أفريل 2019، مطبعة المنظمة، الكويت، 2019 ص120.

[2] عبد الله سناء الجبور، الإعلام البيئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

يدفعه إلى المشاركة الفاعلة والمسؤولة تجاه قضايا البيئة ذات الأولوية في مجتمعه لمواجهة كافة التحديات التي تهدد الجيل الحاضر وأجيال المستقبل[1].

وخلال العقود الثلاثة الماضية، كانت برامج التوعية البيئية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية تركز على:

- إكساب أفراد المجتمع في الدول الأعضاء كافة المهارات اللازمة التي تسهم بشكل فعال في حماية البيئة البحرية وتحقيق التنمية المستدامة في منطقة عمل المنظمة
- تحسين السلوك البيئي لأفراد المجتمع، بما يعزز سلامة البيئة البحرية وحمايتها من كافة أشكال التلوث.
- حماية البيئة البحرية من مخاطر المشاريع التنموية التي قد تلحق الضرر بها، والمطالبة بضمان عدم وجود أي ضرر بيئي لهذه المشاريع.
- الإسهام في رفع مستوى المعرفة والثقافة البيئية بين عامة الناس، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المناسبة لمشكلات البيئة البحرية ذات الأولوية.

ولبيان مدى نجاح برامج التوعية البيئية للمنظمة في التأثير على متخذي القرار في الدول الأعضاء، سوف نكتفي بالحديث عن موضوع مرافق استقبال مياه التوازن التي تستخدمها ناقلات النفط في أثناء رحلاتها إلى موانئ تصدير النفط؛ كمثال للوقوف على مدى فاعلية تلك البرامج.

أولا :المسارات التي اتبعتها المنظمة الإقليمية للتعامل مع مشكلة مياه التوازن

كان الهدف من إنشاء المنظمة هو حماية البيئة البحرية من التلوث وخاصة التلوث النفطي، ولتحقيق هذا الهدف قامت المنظمة باتباع مسارين كما يلي:

المسار الأول: يتمثل في عقد اجتماعات فنية لذوي الاختصاص في الدول الأعضاء بشأن إنشاء مرافق الاستقبال للنفايات السائلة والصلبة من السفن ومنع التخلص منها في البيئة البحرية للمنظمة، وفي هذا الصدد لا بد من توضيح ماهية مرافق الاستقبال، وبيان الهدف من إنشائها، نظرا لتعدد الأخطار البيئية الناجمة عن تصريف مياه التوازن إلى البحار والمحيطات، فقد طالبت اتفاقية ماربول 73/ 78 الحكومات الأعضاء بتوفير المنشآت اللازمة في موانئ استقبال ناقلات النفط لكي تتمكن ناقلات النفط من تفريغ ما في خزاناتها من بقايا النفط والنفايات، ومنعت هذه الاتفاقية إلقاء مياه التوازن غير النظيفة في البحر. فمرافق الاستقبال ما هي إلا خزانات وفق مواصفات معينة تنشأ بالقرب من موانئ الاستقبال في الدول تفرغ بها مياه التوازن والنفايات السائلة والصلبة من ناقلات النفط. والسفن منعا لتلويث مياه البحر.

وقد عهد المجلس الوزاري للمنظمة عام 1984 إلى الأمانة العامة مسؤولية عمل دراسة جدوى لإنشاء مرافق استقبال في منطقة الخليج، وتم إجراء الدراسة لعدد 23 ميناء في المنطقة بهدف وضع خطط توجيهية للدول الأعضاء حول هذا الموضوع. وبناء عليه قدمت الدول خططها التي رفعت إلى المنظمة البحرية الدولية **IMO**.

ولتحقيق هذا الهدف تمت الاستعانة بخبرات دولية من الدول المتقدمة في هذا المجال كاليابان، حيث قام الأمين التنفيذي للمنظمة بزيارة خاصة إلى اليابان مع نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1994، حيث قام ببحث الموضوع مع الجهات

[1] حمد نجيب السعد، الأمم المتحدة: لونوا اقتصاداتكم بالأخضر، جريدة الوطن العمانية عدد 22/7/2021 ينظر: http://www.alwatan.com ،تاريخ الاطلاع 28 جانفي 2022 على الساعة 15.00

المختصة بالحكومة اليابانية وقطاع الصناعة، بالإضافة إلى منظمات دولية كالمنظمة البحرية الدولية **IMO**. وقد عقد أول اجتماع فني حول ضرورة إنشاء هذه المرافق سنة 1985 بمقر المنظمة. وسارت المنظمة على هذا الطريق حتى تم الانتهاء من الدراسة الفنية والقانونية، التي شاركت فيها جميع الدول الأعضاء. وقد تم تسليم نسخة من هذه الدراسة بالتفصيل الكامل لنقاط الارتباط الوطنية للمنظمة في الدول الأعضاء لتقوم بنفسها مع الجهات الحكومية المختصة باتخاذ القرار والتمويل لإنشاء مرافق الاستقبال في مناطق معينة وفقا لما جاء في الدراسة التي أعدتها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية كخطوة أولى لاعتبار منطقة الخليج منطقة خاصة سنة 1999.[1]

وقد أولت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية موضوع مرافق استقبال مياه التوازن أهمية خاصة، وجعلته في مقدمة أولويات العمل بها. وفي هذا الصدد قامت بالعديد من الدراسات بما في ذلك دراسة جدوى حول المتطلبات الإقليمية المرافق الاستقبال. كما قامت بعقد وتنظيم أول مؤتمر إقليمي حول إدارة ومعالجة مياه التوازن في طهران خلال حزيران/ يونيو 2002 بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية. [2]كما عقدت اجتماعات أخرى بالتعاون مع المنظمات الإقليمية العاملة في المنطقة مثل أريكسو، وهي منظمة مكونة من مجموعة شركات النفط العاملة في الخليج، وقد ساعد مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية **MEMAC** في هذه الجهود، لكونه الجهة المفوضة بمتابعة التلوث النفطي في منطقة الخليج، ولعلاقته المباشرة مع الدول الأعضاء والمنظمة البحرية الدولية والمنظمات الإقليمية العاملة في المنطقة.

المسار الثاني: استهدف هذا المسار تكوين رأي عام يساعد على إنشاء مرافق الاستقبال من أجل حماية البيئة البحرية من التلوث النفطي. فهو مسار توعوي يرمي بالأساس إلى تدعيم المسار الفني السابق ذكره، وقد تركزت الأنشطة التوعوية في هذا المجال على: اللقاءات الصحفية، مطبوعات المنظمة، استغلال المناسبات البيئية وخاصة يوم البيئة الإقليمي لعرض المشروع وتوضيح أهميته، استغلال الحوادث التي تقع لبعض ناقلات النفط للتذكير بضرورة إنشاء مرافق الاستقبال، المؤتمرات البيئية الإقليمية والدولية، وسوف نتناول فيما يلي كل نشاط من هذه الأنشطة بالتوضيح.

- **اللقاءات الصحفية:** عنيت المنظمة بعقد عدد من اللقاءات الصحفية مع المسؤولين فيها لتوضيح دواعي استجابة الدول الأعضاء لإنشاء مرافق الاستقبال والانضمام لاتفاقية ماربول 73/ 78 التي وضعت من ضمن شروط الانضمام إليها إنشاء هذه المرافق. والجدير بالذكر أن تحقيق ذلك يسهم في اعتبار منطقة الخليج منطقة خاصة لا يسمح الناقلات النفط غير المستوفية للشروط السليمة من الدخول فيها، ومن ثم تقلل أو تمنع التلوث النفطي، كما قام المسؤولون عن البيئة في الدول الأعضاء بالاستفادة من الصحافة للتعريف بمشروع إنشاء مرافق الاستقبال.
- **مطبوعات المنظمة:** تضمنت النشرة البحرية الفصلية التي تصدرها المنظمة مواضيع عديدة لتوضيح أهمية إنشاء مرافق الاستقبال، وبينت الآثار الإيجابية التي ستعود على منطقة الخليج وعلى شعوب هذه المنطقة إذا ما نفذت الدول الأعضاء بناء مرافق الاستقبال. وتضمنت النشرة البحرية للمنظمة موضوعات عدة ومتنوعة عن مياه التوازن وما تحمله من الأحياء الغريبة الغازية وما تسببه من أضرار كبيرة على البيئة البحرية لمنطقة الخليج وعلى الكائنات الحية المستوطنة

[1] هويدا مصطفى، دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي، ينظر الموقع التالي:www.eeaa.gov.egr تاريخ الاطلاع 22 جانفي 2022 على الساعة 19.00

[2] Albert T. Riley, The Dynamics of the Marine EnvironmentVersus the Rigid Interpretation of Nature Conservation Law,Advances in Environmental Research, Nova SciencePublishers, Inc., New York, Volume 3, 2011.

فيها. ولأهمية هذا الموضوع قامت المنظمة بإصدار أكثر من ملصق (بوستر) لتوضيح أهمية إنشاء مرافق الاستقبال للنفايات الصلبة والسائلة من السفن وغيرها وتوزيعه في كل الدول الأعضاء.[1]

- **استغلال المناسبات البيئية:** تحتفل المنظمة سنويا بيوم البيئة الإقليمي الذي يصادف يوم 24 نيسان/ أبريل من كل عام. وهذا اليوم هو ذكرى التوقيع على اتفاقية الكويت لعام 1978. ولأهمية هذا الحدث فإن المنظمة والدول الأعضاء يحتفلون بهذه المناسبة البيئية المهمة لتأكيد أهمية التعاون بين الدول في المحافظة على البيئة البحرية وضمن خطة عمل تختار المنظمة كل سنة أحد عناصر البيئة البحرية ليكون شعارا لهذا اليوم، ومن ضمن العناصر التي اختارتها المنظمة: مياه التوازن، والأحياء البحرية الغريبة، وإنشاء مرافق الاستقبال. وتهدف هذه الاحتفالات إلى تعريف الجهات المختصة في كل دولة بأهمية إنشاء مرافق الاستقبال للمحافظة على البيئة من التلوث النفطي، وفي الوقت نفسه منع الكائنات الغريبة على المنطقة من الوصول إلى البيئة البحرية والتي قد تكون سببا في القضاء على بعض الكائنات الحية المستوطنة في الخليج. كما تستثمر المنظمة هذه المناسبة سنويا، وتصدر ملصقا يحمل شعار المناسبة، ويتم توزيعه على الجهات البيئية والمدارس في الدول الأعضاء.

وكذلك تقوم تلفزيونات الدول الأعضاء الحكومية وبعض القنوات الخاصة بنقل وقائع احتفالات هذا اليوم في جميع الدول الأعضاء، وبث كلمة متلفزة للأمين التنفيذي للمنظمة بهذه المناسبة، وقد تناولت هذه الكلمة في أكثر من مرة موضوع مرافق الاستقبال للتأكيد على أهمية هذا المشروع لحماية البيئة البحرية للخليج. كما تقوم ببث احتفالات هذا اليوم البيئي في جميع الدول الأعضاء[2].

- **استغلال الحوادث التي تقع لبعض ناقلات النفط للتذكير بضرورة إنشاء مر افق الاستقبال:** تتعرض منطقة الخليج لبعض حالات التسرب النفطي من جنوح أو غرق بعض ناقلات النفط غير المؤهلة لنقل النفط، إما لقدمها أو لعدم توافقها مع المعايير التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية **IMO**. فعند تعرض المنطقة لمثل هذه الحوادث تستغلها المنظمة عن طريق التعليق عليها من قبل المسؤولين فيها لبيان أهمية السعي لاعتبار منطقة الخليج منطقة خاصة ومن ثم منع مثل هذه الناقلات من المرور فيها، وقد استغلت المنظمة حوادث التسرب النفطي في المنطقة خلال الفترة من **1998 – 2007** للدعاية لمشروع إنشاء مرافق الاستقبال.
- **المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية:** تشارك المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية باستمرار في المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية البيئة البحرية من أخطار مياه التوازن بغرض حث الدول المشاركة والجهات المعنية من الانضمام إلى اتفاقية ماربول **73/ 78**، [3]وفي الوقت نفسه إنشاء مرافق استقبال نفايات ناقلات النفط والسفن التجارية، حيث يعتبر هذا الشرط أحد البنود التي تلتزم الدول بتنفيذها من أجل الانضمام للاتفاقية المذكورة، ومن ثم اعتبار منطقة الخليج منطقة خاصة. ومن بين المؤتمرات التي شاركت فيها المنظمة لهذا الغرض: مؤتمر منع الناقلات من تفريغ النفايات وحماية البيئة البحرية الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة من **11 - 12أبريل 1995**. كما

[1] اميرة عبدالله الجاف، مفهوم الإعلام البيئي، انظر الموقع التالي :www.kawanakurd.com

[2] فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الجزائر، 2003.ص 87.

[3] عبد الله سناء الجبور، الإعلام البيئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.ص 154.

شاركت المنظمة في اجتماعات إقليمية عديدة، وخاصة تلك التي نظمتها مجموعة شركات النفط العاملة في منطقة الخليج **ARECSO**، حيث قامت المنظمة خلال هذه الاجتماعات بحث المسؤولين البيئيين في المنطقة على ضرورة الإسراع في إنشاء مرافق الاستقبال للنفايات السائلة والصلبة، وقد تولى مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية **MEMAC** مسؤولية متابعة إنشاء مرافق الاستقبال مع الدول الأعضاء، وقام بوضع دراسة تفصيلية كاملة تم تسليمها لنقاط الارتباط الوطنية في الدول الأعضاء للبدء في إنشاء مرافق الاستقبال.

وقد كان تأثير المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية على متخذي القرار في الدول الأعضاء واضحا من خلال التصريحات التي أدلوا بها في صحافتهم الوطنية والخليجية مؤيدين المنظمة في ضرورة البدء في إنشاء مرافق الاستقبال، ومن ثم الانضمام إلى اتفاقية ماربول ليتسني للمنظمة البحرية الدولية اعتبار منطقة الخليج منطقة خاصة.

وكان لجهود المنظمة ثمارها التي تجلت في إقناع الدول الأعضاء بضرورة الانضمام إلى اتفاقية ماربول، وبالتالي وفرت الدول مرافق استقبال مؤقتة حتى يتسنى لها الانتهاء من بناء مرافق الاستقبال الدائمة التي طال زمنها، رغم قيام المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بواجبها من جميع النواحي الفنية والقانونية، مما مكن انضمام جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى اتفاقية ماربول **78/73**، وبالتالي أقرت لجنة حماية البيئة بالمنظمة البحرية الدولية في جلستها رقم 56 اعتبار المنطقة البحرية للمنظمة منطقة خاصة اعتبارا من **1/8/2008**. وبذلك نجحت المنظمة في تحقيق أهدافها في المحافظة على البيئة البحرية في منطقة عملها[1].

ثانيا: <u>تدريب الكوادر الوطنية في الدول الأعضاء بالمنظمة ROPME</u>

يعد تدريب الكوادر الوطنية أحد أهم المهام الرئيسية التي يقوم بها مركز المساعدة المتبادلة الطوارئ البحرية التابع للمنظمة. ويهدف هذا التدريب إلى تطوير المهارات الفنية والمعرفة لدى هذه الكوادر الإدارة حوادث التسرب النفطي وبخاصة في الحالات الطارئة وكما هو معروف فإن تدريب تلك الكوادر وتطوير مهاراتها الفنية يعد من أهم عناصر التوعية البيئية، وخاصة التدريب على كيفية استخدام معدات مكافحة التلوث النفطي أو الحد منه، وزيادة المعرفة بأهم القضايا التي تواجهها المنطقة ويرى الباحث أن الاهتمام بتطوير المهارات الفنية للعاملين في مجال مكافحة التلوث بصفة عامة والتسرب النفطي بصفة خاصة عن طريق الاعتناء بالمهارات الفنية وتزويدهم بالمعلومات الجديدة حول أهمية مكافحة التلوث النفطي يعد جزءا أساسيا للوصول إلى وعي بيئي بحجم المخاطر التي تتعرض لها المنطقة البحرية وأحياؤها، ومدى تأثر المصالح الحيوية للدول الأعضاء والتأثير السلبي لذلك على سكان المنطقة

- **<u>تدريب الكوادر الوطنية على مكافحة التلوث النفطي في الدول الأعضاء بالمنظمة</u>**: تعد المنطقة البحرية للمنظمة أكثر الطرق البحرية ازدحاما بحركة الشحن البحري في العالم، إذ يمر بها ما يقارب خمسين ألف قطعة بحرية ما بين ناقلة نفط وسفينة شحن تجارية وغيرها، وتحمل ناقلات النفط زهاء 50 % من إجمالي صادرات الطاقة في العالم على شكل نفط خام وغاز يتم نقلهما عن طريق البحر، ويتم انسكاب ما يعادل نحو 12 مليون برميل من النفط سنويا في هذه المنطقة ويعد النقل البحري وحوادث الناقلات المصدر الرئيسي للنفط الذي يتم تصريفه في المنطقة البحرية بالمقارنة مع مصادر التلوث الأخرى من التسربات النفطية الطبيعية، وملوثات الهواء التي تتساقط في البحر والمياه العادمة التي يتم

[1] عبده عبد الجليل عبد الوارث، حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات البيئية الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.ص 282.

تصريفها في منطقة الخليج ومن بين كل 20 حالة التسرب النفطي في العالم فإن المنطقة البحرية للمنظمة تتعرض لستة حوادث بحرية تقدر بعشرة مليون جالون أو 34000 طن متري. كما تتعرض المنطقة البحرية المنظمة للعديد من الحوادث البحرية الصغيرة الناجمة من المنشآت البحرية وأنابيب النفط الممتدة تحت المياه وغسيل خزانات ناقلات النفط، إضافة إلى الحوادث التي تقع بسبب السفن غير المستوفاة للمعايير الدولية، والتسرب الطبيعي النفطي من حقول النفط البحرية ولمواجهة حوادث التسربات النفطية في المنطقة، قامت المنظمة، ممثلة في مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية **MEMAC**، بافتتاح مركز تدريب متخصص لمكافحة التسرب النفطي في المنامة عاصمة البحرين.

وقد استعانت المنظمة، ممثلة بالمركز السابق ذكره، بالخبرة الأجنبية في بداية الأمر التدريب الكوادر الوطنية، حيث استقدمت خبراء من كل من المنظمة البحرية الدولية **IMO** ومركز التعويضات الدولي للتلوث النفطي **IOPCTURED** واتحاد ملاك ناقلات النفط **ITOPF** وغير ذلك من المنظمات الدولية، ويوضح الجدول رقم 01 عدد المتدربين في مركز ميماك خلال الفترة من 2016 -2021.

جدول رقم [1]: يمثل عدد المتدربين في مركز ميماك في الفترة من 2016 – 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	37	28	114	68	37	2

المصدر: من إعداد الباحث استندا على معلومات واردة في *www.kawanakurd.com*

يتضح من الجدول (المنشور في مطبوعات مركز ميماك) أن سنة 2018 تميزت بأكبر عدد للمشاركين في دورات مركز ميماك حيث بلغ عددهم مائة وأربعة عشر شخصا، وأن سنة 2021 كانت أقل السنوات بالنسبة لعدد المشاركين في هذه الدورات ومن جهة أخرى فإن المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية عقدت عدة اجتماعات فنية وقانونية وتوعوية وورش عمل لمكافحة التلوث النفطي والنهوض بالوعي البيئي حضرتها فئات مختلفة من البينيين والإعلاميين والقانونيين والإداريين من مختلف الدول الأعضاء ,وعلى الرغم من أن أغلب هذه الاجتماعات كانت بيئية وتنحصر بمشاركة البيئيين من ذوي الاختصاص في المجالات البيئية المتنوعة، إلا أن غير المتخصصين قد تعلموا شيئا عن الموضوعات التي طرحت للنقاش في تلك الاجتماعات واطلعوا على مطبوعات المنظمة بما تضمنته من أخبار ومواضيع بيئية متنوعة، وهذا يؤدي إلى زيادة معرفتهم وتنامي إدراكهم بالقضايا البيئية وبذلك، تكون تلك الاجتماعات قد أسهمت في النهوض بالوعي 2013[1]

خاتمة

أفرزت نتائج دراستنا العديد من **الاستنتاجات** المهمة التي تستحق المتابعة والمعالجة الشاملة للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية كالآتي؛

1. تبين لنا أنه منذ تأسيس المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ولحد اليوم لم يتم إجراء أية دراسة أكاديمية كمراجعة لتقييم برامجها ودورها في حماية البيئة.
2. بعد مرور ثلاثة عقود ونصف العقد على تأسيس المنظمة الإقليمية وعملها، ومنذ تحديد مسؤولياتها ومهماتها في اتفاقية الكويت لعام 1978 لم تحصل أية مراجعة لتلك المسؤوليات والمهام، رغم اتساع نشاط المنظمة وتعدد برامجها واهتمامها في السنوات الأخيرة بقضايا بيئية مستجدة غير قضية التلوث البحري بالنفط.

[1] هويدا مصطفى، مرجع سابق، ص

3. لا توجد لدى المنظمة الإقليمية إدارة خاصة بالتوعية البيئية ولا حتى إدارة للإعلام البيئي، الأمر الذي انعكس سلبا على تعزيز الدور المناط بها في تغيير اتجاهات الأفراد والمؤسسات في الدول الأعضاء تجاه حماية البيئة بوجه عام، والبيئة البحرية بوجه خاص.
4. على الرغم من مرور نحو 35 عاما على تأسيسها ما تزال هويتها مجهولة للكثيرين، بما فيهم شرائح واسعة من البينيين ومسؤولي المؤسسات البيئية في الدول الأعضاء للمنظمة، الذين لا يعرفون شيئا عنها ولا عن طبيعتها ولا عن دورها في التوعية البيئية لحماية البيئة، ناهيكم عن متابعتها والمشاركة في أنشطتها.
5. إن الدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمة هو دور تنسيقي وخدماتي في مجال حماية البيئة البحرية، وبرغم أهمية هذا الدور ونجاح المنظمة في القيام به.
6. ثمة قصور كبير في قيام نقاط الارتباط الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة بالتنسيق فيما بينها ومع المنظمة الإقليمية والاستفادة من الإمكانات المتاحة لديها، وبخاصة في مجالات التوعية البينية بالقضايا البيئية الإقليمية والعالمية.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن أن نخلص لجملة من **الاقتراحات** لعلى أهمها:

1. الترويج بصورة أفضل للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في مجتمعات الدول الأعضاء وخاصة في أوساط البينيين والإعلاميين والتربويين، عبر :

- لقاءات وريبورتاجات خاصة تنشر في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وكذا كتيب يعرف بالمنظمة وأنشطتها يوزع مجانا على المؤسسات الحكومية والجامعات والمعاهد والمدارس والمكتبات العامة. وإيجاد صفحات خاصة بالمنظمة في المجلات الشهرية، مثل مجلة "البيئة والتنمية" على غرار صفحات برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- التوعية البيئية بكل برنامج من برامج المنظمة البيان أهمية مثل البرامج في المحافظة على البيئة البحرية من التلوث مثل برامج الرصد البيئي، ومسح الملوثات، ومراقبة القواقع والصدفيات البحرية، والطحالب الضارة، والمد الأحمر، ورحلات المسح البحرية، ومرافق استقبال النفايات السائلة والصلبة وغيرها من البرامج.و ستخدام غير ذلك من الوسائل التي تساعد على التعريف بهوية المنظمة وطبيعتها ودورها في التوعية البيئية، وتحفز على متابعة أنشطتها والمشاركة الواسعة فيها.

2. آن الأوان لصياغة المنظمة الإقليمية لرؤية ومهمات جديدة تتناسب وتتناغم مع اتساع أنشطتها وتعدد برامجها واهتماماتها بقضايا بيئية مستجدة غير قضية التلوث البحري بالنفط.
3. استخدام موارد البيئة البحرية لمنطقة عمل المنظمة بطريقة مستدامة، وخلق وعي بيئي بين المواطنين في تلك المنطقة تجاه قضايا البيئة البحرية، والامتثال للتشريعات البيئية ذات الصلة.
4. تعزيز التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر من خلال ضمان حماية البيئتين البحرية والساحلية والتنمية المنتظمة في منطقة عمل المنظمة عن طريق التنسيق والتعاون مع نقاط الارتباط الوطنية في الدول الأعضاء وتحفيز الأداء البيئي الراقي للمؤسسات والهيئات البيئية بالمنطقة.
5. العمل على اعتماد المنظمة الإقليمية لإدارة خاصة بالتوعية البيئية والإدارة للإعلام البيئي تنهض بتعزيز الدور المناط بالمنظمة في تغيير اتجاهات الأفراد والمؤسسات في الدول الأعضاء تجاه حماية البينة بوجه عام، والبيئة البحرية

بوجه خاص، حيث يصل إلى أغلبية الأفراد والمؤسسات، بما في ذلك النشء وطلبة الجامعات والمعاهد والعاملين في الهيئات والجهات ذات الصلة بالبيئة.

6. السعي لبلوغ تنسيق أفضل وتعاون وثيق بين المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ونقاط الارتباط الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة بالاستفادة من الإمكانات المتاحة لدى المنظمة، خاصة في مجالات التوعية البيئية بالقضايا البيئية الإقليمية والعالمية.

7. ايجاد صيغة قانونية من شأنها إلزام الدول الأعضاء ومؤسساتها الرسمية المعنية بتنفيذ البرامج والتوصيات التي تتبناها المنظمة الإقليمية في مؤتمراتها واجتماعاتها الدورية ضمن دورها الاستشاري والخدماتي في مجالات حماية البيئة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. عبد الله بدران، الإعلام البيئي، الطبعة الأولى دار غار حراء، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2008.

2. عبد الله سناء الجبور، الإعلام البيئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

3. عبد النبي الغضبان وناهدة الماجد، الخصائص البيئية والتلوث البحري في المنطقة البحرية للمنظمة، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت – 2000.

4. عبده عبد الجليل عبد الوارث، حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات البيئية الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

5. فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دون طبعة، دار الأمل، الجزائر، 2003.

2. المداخلات

1، عبد الرحمن عبد الله العوضي، التلوث البيئي ودور المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في إعادة التأهيل البيئي، المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، 2 – 6 أفريل 2019، مطبعة المنظمة، الكويت، 2019.

3. المو اقع الإلكترونية

1. أميرة عبدالله الجاف، مفهوم الإعلام البيئي، انظر الموقع التالي: www.kawanakurd.com

2. محمد نجيب السعد، الأمم المتحدة: لونوا اقتصاداتكم بالأخضر، جريدة الوطن العمانيةعدد 22/7/2021. انظر: www.alwatan.com تاريخ الإطلاع 28 جانفي 2022 على الساعة 15.00

3. هويدا مصطفى، دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي، انظر الموقع التالي: www.eeaa.gov.egr تاريخ الإطلاع 22 جانفي 2022 على الساعة 19.00

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Books

1.A. Prüss-Üstün and C. Corvalán, Preventing Disease Through Healthy Environments, World Health Organization, Geneva,2006.

2.Abuzinada et al., Protecting the Gulf's Marine Ecosystems from Pollution, Birkhauser, Basel - boston - Berlin, 2008.

3.Ainsley Henry, Mariine National Environmental and Planning Agency, Kingston, Jamaica, 2010.

4. Arpeeta Bhatia, Environmental Education, Thakur Shyamnarayan College of Education and Research, Mumbai,2012.

Article

1. Albert T. Riley, The Dynamics of the Marine EnvironmentVersus the Rigid Interpretation of Nature Conservation Law,Advances in Environmental Research, Nova SciencePublishers, Inc., New York, Volume 3, 2011.